اليمن

بقلم: دانيا جرينفيلد

الحوكمة الرشيدة ... طوق النجاة لليمن

مسئولة برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة

تواجه الحكومة اليمنية تحديات في كل الاتجاهات، ففي الشمال تشن الحكومة حربًا في منطقة صعدة لقمع تمرد جماعة الحوثي الذين يضغطون للحصول على استقلال أكبر، وفي الجنوب يقاتل الانفصاليون من أجل الحصول على حرية سياسية وحقوق متساوية وخدمات أساسية على امتداد ساحل غير آمن مكتظ بمهربي السلاح وأكثر من 150،000 لاجئ صومالي وذلك وفقًا لأحدث الأرقام التي أصدرتها المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وهناك بعض التهديدات الأخرى التي يتطلب استقرار اليمن التغلب عليها، مثل النقص الحاد في المياه، وعجز الموازنة الذي يزداد سوءًا، وانخفاض احتياطيات النفط، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي، ومشاكل الخلافة، والبطالة الخانقة.

وتبذل الحكومة اليمنية جهودًا كبيرة في مقاومة كل تلك الضغوط سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية، فقد استطاعت الحكومة الحالية الاستمرار بفضل لعبة التوازنات التي مارسها الرئيس اليمنى بمهارة خلال سنوات حكمه التي قاربت الإحدى وثلاثين عامًا، حيث نجح في موازنة المصالح المتضاربة للجماعات القبلية والسياسية من خلال شبكات تبادل مصالح، لكن ممارسة اللعبة أصبحت تزداد صعوبة يومًا بعد الآخر، فالنظام اليمني

نظام برلماني انتخابي، ولكن تداول السلطة غير قائم، ويتمتع حزب الرئيس - "حزب المؤتمر الشعبي العام" - بقبضة قوية على السلطة في المناطق التي يملك فيها نفوذًا سياسيًا.

والحقيقة أنه لا يمكن النظر إلى استراتيجيات مكافحة التطرف من خلال منظور مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود وإصلاح القطاع الأمني فقط، بل يجب أن يرتكز التعامل مع الاستقرار في اليمن على الحوكمة الرشيدة، ومحاربة الفساد، والإصلاح الاقتصادي أيضًا، وأن يكون هناك نهج شامل في دعم قدرة الحكومة اليمنية على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها ومساعدتها على الحد من الفقر واليأس، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقويض النزاع والتطرف والتقليل من حالة السخط، و رغم أن ذلك ليس البلسم الشافي لكل العوامل التي تدفع الأفراد إلى أعمال العنف - الأفراد الذين قد يسهل تعليمهم من راديكاليين أثرياء أو فقراء محبطين ومحرومين من حقوقهم الشرعية على حد سواء - لكن من شأنه المساعدة على معالجة البيئة التي تسمح للتطرف بالنمو.

فمن الضروري التركيز على تحسين قدرة حكومة اليمن على تقديم الخدمات الأساسية، خاصةً على المستوى المحلي، وحل مشاكل المواطن اليمني الحادة، وذلك من أجل دفع الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فقد أدى الغياب الواسع لمؤسسات الحوكمة الرشيدة الأساسية في

معظم أنحاء البلاد، والفساد المتنامي، إلى أزمة ثقة في النظام واندفاع الاقتصاد إلى هاوية الانهيار.

ولإعادة الاستقرار إلى اليمن فمن الضروري أن تشتمل أية محاولات للإصلاح على زيادة المساعدات للقطاعات الثلاثة التالية: الحوكمة المحلية، ومكافحة الفساد، والإصلاح الاقتصادي.

الحوكمة المحلية

ينبغي أن تركز سياسة الإصلاح على تعزيز دور المؤسسات الحكومية على المستوى البلدي وعلى مستوى المحافظات على حد سواء، فالكثير من القادة المحليين باليمن يفتقدون القدرة على تفعيل الحوكمة، لذلك ينبغي أن يشتمل أحد مكونات الإصلاح على تقديم برنامج تدريب قوي على الحوكمة المحلية، يهدف إلى تعزيز المهارات في الإدارة المالية والوصول إلى الجماهير وتقديم الخدمات.

وقد تنبهت الحكومة اليمنية لتلك الحاجة فوضعت استراتيجية وطنية للامركزية بوصفها حجر زاوية في الخطة الاستراتيجية 2015، ولكن كما هو حال الدول الضعيفة الأخرى فإن الحكومة اليمنية ليس لها إلا تأثير محدود خارج صنعاء، لذلك فإيجاد قيادات قوية على المستوى المحلي أمر أساسي في خلق ظروف أكثر استقرارًا يمكن فيها حل النزاعات سلميًا، ليصبح التوجه السائد هو تعزيز القيادات المحلية بدلاً من محاولة الامتداد بنفوذ العاصمة، ومن المؤكد أن تلك الجهود لن تؤتي ثمارًا سريعة، لكنها استثمار طويل الأجل يستحق القيام به.

لذلك لا بد من دعم جهود جماعات المجتمع المدني الحالية لدفع الشراكة بين المجالس المحلية والمنظمات القائمة من أجل زيادة التواصل وبناء الثقة وتحديد أفضل السبل لإنفاق ميزانيتهم الهزيلة على نحوٍ مشترك،

وقد قامت منظمات غير حكومية محلية مثل "مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" بصنعاء بتدشين برامج لتدريب مجموعات من المواطنين على العمل مباشرة مع ممثلي البلدية ومتابعة نشاطهم، وذلك من أجل تحسين الأداء، وتقليص فرص الفساد في آن واحد، كذلك أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخرًا أنها سوف تدعم مشروعين ضخمين لإعادة الاستقرار في اليمن بتكلفة إجمالية 85 مليون دولار أمريكي، ويركز المشروعان على تحسين نوعية الحياة والحوكمة، وذلك عن طريق دعم المنظمات المجتمعية، وتمكين الحكم المحلي.

ويعتبر الوصول للقيادات القبلية والدينية

لا يمكن النظر إلى استراتيجيات مكافحة التطرف من خلال منظور مكافحة الإرهاب والمعالجات الأمنية فقط، بل يجب أن يرتكز التعامل مع الاستقرار في اليمن على الحوكمة الرشيدة، ومحاربة الفساد، والإصلاح الاقتصادي

من الأمور الحاسمة أيضًا في تحقيق تلك الأهداف، لذلك يجب تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية مثل "شركاء من أجل التغيير الديمقراطي"، و"المعهد الوطني الديمقراطي" - وكلاهما مقره واشنطن وله مكاتب في صنعاء يعمل فيها موظفون محليون - من أجل استغلال مصادر القوة التقليدية هذه خارج العاصمة للحصول على دعمهم في الحل السلمي للنزاعات، وتشجيع مشاركة أكبر للمجتمع في تحديد الأولويات والحلول.

جهود مكافحة الفساد

ينبغي أن يصبح اجتثاث الفساد على رأس الأولويات، فقد وصلت معدلات البطالة في اليمن حاليًا إلى 35% بين بعض الفئات، ونحو 80% من الشباب يشعرون بعدم وجود أمل في الحصول على وظيفة بدون واسطة، وقد اعترفت الحكومة في صنعاء بأنها لم تعد قادرة على توفير فرص العمل الكافية في القطاع العام، فتزايد لجوؤها للقطاع الخاص لتحاشي هذه القنبلة الموقوتة التي أوشكت على الانفجار، وبالتالي فالنجاح في تلك المساعي مرهون بضمان توفير الحكومة لبيئة أعمال قانونية تشجع على النمو.

وهناك سياسة مهمة لابد من انتهاجها، هي ضرورة التعامل مع جانبي العرض والطلب في الفساد باليمن، فانتشار الفساد في القطاع العام يقوض ثقة الجماهير، لأنه يضخ الأموال من خزائن الدولة إلى جيوب الأفراد عن طريق سرقتها، والفساد هناك قائم في مظاهر لا تحصى من المعاملات والتبادلات بما فيها طلب الرشوة ودفعها للفوز بالمناقصات، والتدخل في عمل المحاكم لتغيير التسويات القضائية، والتهرب من الضرائب والرسوم، والمحسوبية للعائلة والقبيلة. ومع انتشار المحسوبية والفساد وتدخل الرشوة في الأعمال، يضيع الوقت في الحصول على أفضلية في التعامل، مما يتسبب في إهدار ملايين الدولارات، والموارد البشرية التي يؤدي توزيعها وتوظيفها بشكل جيد إلى تسهيل نمو الأعمال وخلق فرص عمل جديدة.

ورغم ذلك فإن هناك بالفعل نشاطًا محليًا كبيرًا يُبذل لمكافحة الفساد، فقد اتخذت الحكومة بضع خطوات في الاتجاه الصحيح، مثل قيامها بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في 2007، والتي أنيط بها تلقي الشكاوى والتعامل مع حالات الفساد الكبيرة داخل النظام القضائي، كما تقوم "جماعة برلمانيون ضد الفساد المستقلة" في اليمن بحشد التأييد لإدخال إصلاحات تشريعية تشمل قانون المعلومات الذي يتيح للمواطنين الاطلاع على السجلات الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك أطلقت العديد من منظمات المجتمع المدني حملات لرفع الوعي، وأنشأت جماعات مراقبة، منها: "منتدى الإعلاميات اليمنيات، وصحفيات بدون قيود، واللتان تساعدان على تسليح الصحفيين بمهارات إجراء التحقيقات الصحفية اللازمة لكشف مخططات وفضائح الفساد، كما يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة مع المخرجة الشهيرة "خديجة السلامي" لإنتاج فيلم طويل يفضح الرشوة وممارسات الفساد ويلقي الضوء على آثارها المدمرة على المجتمع والاقتصاد، ويطرح توصيات لإصلاح السياسات.

وينبغي أن تبنى المساعدات المخصصة لمحاربة الفساد على تلك الجهود، وعلينا أيضًا أن نسعى لإشراك القطاع الخاص في هذه المعركة ضد الفساد، وعلى القطاع الخاص أن يطور أدوات دفع التحرك الجماعي في مجتمع الأعمال لمحاربة الرشوة وزيادة قدرة المجتمع المدني على مساءلة المسئولين الحكوميين

على القطاع الخاص أن يطور أدوات دفع التحرك الجماعي في مجتمع الأعمال لمحاربة الرشوة، وزيادة قدرة المجتمع المدني على مساءلة المسئولين الحكوميين عن أفعالهم، وخلق آليات فعالة لمعاقبة المخطئين

تلوح في الأفق الآن فرصة فريدة للضغط من أجل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، ذلك أن الحكومة لديها حافز قوي على التعاون مع مجتمع الأعمال والاستجابة لمطالبه على الجبهتين السياسية والاقتصادية

عن أفعالهم وخلق آليات فعالة لمعاقبة المخطئين.

الإصلاح الاقتصادي

التنمية الاقتصادية المستدامة أمر حيوي بالنسبة لليمن، وهناك فرصة فريدة للضغط من أجل الإصلاح الاقتصادي، لأن لدى الحكومة حافز قوي على التعاون مع مجتمع الأعمال والاستجابة لمطالبه على الجبهتين السياسية والاقتصادية. وعندما ينجح القطاع الخاص في حشد التأييد لمثل تلك التغييرات، فإن ذلك سيساعد على بناء معايير ديمقراطية أوسع؛ إذ يكون قد وضع الأساس لحشد التأييد حول الكثير من القضايا الأخرى. ينبغي أن تبني الأحزاب السياسية قواعدها الانتخابية على حلول مقترحة للمشاكل الاقتصادية الضاغطة، حتى يستند التنافس على أصوات المرشحين على القضايا وليس على الأيديولوجية. هذا بالضبط هو ما يقوم به منتدى التنمية السياسية، وهو منظمة غير حكومية يمنية، حيث يقوم بتسهيل النقاش بين الأحزاب السياسية، والحكومة، ومجتمع الأعمال. وقد وصلت تلك الجهود الآن إلى خارج صنعاء، وهو ما يشير إلى أن الانتشار على المستوى المحلي أصبح من نقاط التركيز.

بالإضافة إلى مكافحة الفساد، يجب تعزيز قدرة الحكومة اليمنية على تنفيذ الإصلاحات التي تدعم مؤسسات السوق، وخلق مناخ استثمار إيجابي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص أن يزدهر.

فمع انخفاض عائدات النفط، على الحكومة أن تدعم التنوع وترعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حتى ينمو الاقتصاد. كذلك يعتبر دعم دول مجلس التعاون الخليجي أمرًا حيويًا في تلك المرحلة. فقد قُبلت عضوية اليمن في أربع هيئات تابعة لمجلس التعاون الخليجي، وفي أوائل مارس/ آذار 2009 تم قبولها عضوًا في اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، ومن شأن هذا الانفتاح أن يساعد اليمن على خلق روابط أوثق مع دول مجلس التعاون الخليجي ودفع الاستثمار الخليجي الخاص في اليمن.

وينبغي دعم جمعيات الأعمال المحلية التي تحشد التأييد لإصلاحات قائمة على السوق، من قبيل تعديل قانون الضرائب المجحف، وتسهيل الحصول على الائتمان، وتقليص الحواجز أمام دخول رواد أعمال جدد عن طريق تقليص عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أعمال جديدة. لو صارت القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاستثمار أكثر وضوحًا وأيسر منالاً، سوف تتوفر لمجتمع الأعمال - غير المكبل حينها - موارد أكبر للتوسع. لقد بدت الحكومة، في بعض الحالات، مستجيبة لاقتراحات القطاع الخاص من خلال جمعيات الأعمال المستقلة، مثل نادي رجال الأعمال اليمنيين، الذي يضم في عضويته معظم قيادات الأعمال المهمين في اليمن. ومثل تلك الجماعات يمكن أن تمثل قوة مهمة في حشد التأييد لنوعية تغييرات من شأنها دفع النمو الاقتصادي.

مع انخفاض عائدات النفط، على الحكومة أن تدعم التنوع وترعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حتى ينمو الاقتصاد اليمني